

وزارة المالية

قرار رقم 3 ك مؤرخ في 14 NOV. 2018 ، يتم القرار رقم 037 المؤرخ في 18 جويلية 2018، المتضمن تسعيرة و كيفيات دفع أتعاب المحامين المكلفين بضمان تمثيل الدولة أمام الجهات القضائية و كذا الخبراء القانونيين.

إن وزير المالية،

- بمقتضى القانون العضوي رقم 11-05 المؤرخ في 10 جمادى الثاني 1426 الموافق لـ 17 جويلية 2005 والمتعلق بالتنظيم القضائي، المعدل؛

- بمقتضى القانون رقم 198-63 المؤرخ في 08 جوان 1963 المنشىء للوكالة القضائية للخزينة؛

- بمقتضى القانون رقم 17-84 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية ، المعدل و المتمم؛

- بمقتضى الأمر رقم 11-97 المؤرخ في 11 ذوالقعدة 1417 الموافق لـ 19 مارس 1997 و المتضمن التقسيم القضائي؛

- بمقتضى القانون رقم 07-13 المؤرخ في 24 ذو الحجة 1434 الموافق لـ 29 أكتوبر 2013 و المتضمن تنظيم مهنة المحاماة؛

- بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 243-17 المؤرخ في 25 ذو القعدة 1438 الموافق لـ 17 أوت 2017 و المتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل؛

- و بمقتضى القرار رقم 037 المؤرخ في 18 جويلية 2018، المتضمن تسعيرة و كيفيات دفع أتعاب المحامين المكلفين بضمان تمثيل الدولة أمام الجهات القضائية و كذا الخبراء القانونيين.

يقرر:

المادة الأولى : يهدف هذا القرار إلى تحديد مبلغ و كيفية دفع أتعاب المحامين المكلفين بضمان تمثيل الدولة أمام الجهات القضائية و كذا الخبراء القانونيين.

المادة 2 : يحدد بالملحق 1 المرفق بهذا القرار مبلغ أتعاب المحامين.

تكون القضايا الجنائية الهامة التي تمس بالاقتصاد الوطني و القضايا الخاصة بالقطب الجزائري المتخصص و المحالة على محكمة الجنايات موضوع اتفاقية.

المادة 3 : تلجأ الوكالة القضائية للخرينة للمحامين من أجل تنفيذ الأحكام القضائية التي تمنح للدولة تعويضات مدنية عن طريق استعمال كل طرق التنفيذ المنصوص عليها في التشريع الساري المفعول.

المادة 4 : تضاعف الأتعاب المنصوص عليها في هذا القرار، إذا تنقل المحامي على مسافة تساوي 300 كلم أو تزيد عنها من مكتبه إلى مقر الجهة القضائية المختصة.

تكون المصاريف التي يدفعها المحامي في القضية بناء على إثبات، بما في ذلك مصاريف المحضرين القضائيين، باستثناء المصاريف القضائية، على عاتق وزارة المالية.

المادة 5 : تمنح أتعاب إضافية تمثل نسبة 30% من الأتعاب الرئيسية، إلى المحامين المكلفين بضمان تمثيل الدولة أمام الجهات القضائية التابعة لمجالس قضاء تمراست، أدرار، تندوف، إيليزي، بشار، ورقلة و غرداية.

المادة 6 : تدفع الأتعاب بناء على تقديم المحامي لنسخة من القرار الصادر عن الجهة القضائية المختصة أو أي وثيقة إثباتية تشهد بموجبها هذه الجهة القضائية بإنجاز الخدمة.

غير أنه، في الحالات التالية، تحدد وثيقة إثبات إنجاز الخدمة كما يلي:

- (1) عند تمثيل الدولة و أعاونها أمام قاضي التحقيق، تشكل رسالة تأسيس المحامي من طرف الوكالة القضائية للخرزينة وثيقة إثبات إنجاز الخدمة.
- (2) بالنسبة لحماية أعوان الدولة، وعندما تكون الدولة مسؤولا مدنيا، تشكل رسالة تأسيس المحامي من طرف الوكالة القضائية للخرزينة وثيقة إثبات إنجاز الخدمة.
- (3) بالنسبة للقضايا المطروحة أمام المحكمة العليا و مجلس الدولة، يشكل وصل الاستلام الموضوع من طرف هذه الجهات القضائية على عريضة الطعن بالنقض أو مذكرة دفاع الدولة وثيقة إثبات إنجاز الخدمة.


المادة 7 : يمكن للوكالة القضائية للخرزينة اللجوء، على أساس اتفاقية، إلى خبير قانوني من أجل استشارات قانونية حسب مبلغ الأتعاب المحدد في الملحق 2 المرفق بهذا القرار.

المادة 8 : هذا القرار يلغي و يعوض القرار رقم 17 المؤرخ في 08 مارس 2016 المذكور أعلاه.

18 MAR. 2016

حرر بالجزائر في :

وزير المالية  
عبد الرحمان عابدية



المبلغ خارج الرسم	الفرع أو الغرفة/القضية	الجهة القضائية المختصة/ خدمة
5.000,00 دج	جزائري عادي	التحقيق
7.000,00 دج	القطب الجزائري المتخصص	
12.000,00 دج	القضايا مدنية البسيطة	المحكمة العادية
20.000,00 دج	الدعوى المدنية	
14.000,00 دج	قضايا الجرح	
5.000,00 دج	قضايا المخالفات / التعدي المعنوي / التخريب	
16.000,00 دج	قضايا الجرح (القطب الجزائري المتخصص)	
9.000,00 دج	قضايا الاستعجال	
11.000,00 دج	قضايا الأحداث	
25.000,00 دج	القضايا الجنائية البسيطة الابتدائية	
30.000,00 دج	القضايا الجنائية البسيطة الاستئنافية	
30.000,00 دج/يوم	القضايا الجنائية المعقدة [نظام الاتفاقي]	
10.000,00 دج	استئناف أمام غرفة الاتهام	محكمة الجنايات
14.000,00 دج	استئناف أمام غرفة الاتهام [القطب الجزائري المتخصص]	
25.000,00 دج	القضايا المدنية	المجلس
20.000,00 دج	القضايا الجزائية	
30.000,00 دج	الدعوى المدنية	
30.000,00 دج	قضايا الجرح (القطب الجزائري المتخصص)	
5.000,00 دج	قضايا المخالفات / التعدي المعنوي / التخريب	
10.000,00 دج	قضايا الاستعجال	
12.000,00 دج	قضايا الأحداث	

30.000,00 دج	كل القضايا	المحكمة العليا
9.000,00 دج	قضايا الاستعمال	المحكمة الإدارية
20.000,00 دج	القضايا الإدارية	
30.000,00 دج	القضايا الإدارية	مجلس الدولة
30.000,00 دج	كل القضايا	محكمة التفرع
10.000,00 دج	قضية في الشكل	لجنة التمويض عن العيب المرفقة غير المبرر و عن الخطأ القضائي بالمحكمة العليا
50.000,00 دج	قضية في الموضوع	
مبلغ ثابت : 40.000 دج يضاف إليه مبلغ يسوي :		تفويض الأحكام القضائية لصالح الدولة
- بين 1 و 2 مليون دج : 3%		
- بين 2 و 5 مليون دج : 2%		
- 5 مليون دج وما فوقه 1,5% من المبالغ التمويضات القضائية		

مبلغ الأتعاب	الخبرة القاتونية
30.000,00 دج / يوم	المستوى 1 ( حسب الشهادات و الخبرة )
50.000,00 دج / يوم	المستوى 2 ( حسب الشهادات و الخبرة )